

286 حدثاً عنصرياً وقع في السنة الماضية؛ ارتفاع بنسبة 28% في العنصرية قياساً بالعام السابق

الكنيست الحالية هي الأكثر تمييزاً وعنصرية منذ قيام الدولة

- ازدياد العنصرية في ملاعب كرة القدم، والمس بالعاملين الأجانب والأثيوبيين
- الدعاوى القضائية تردع القطاع الخاص، والمشغلون يعملون على وقف التمييز في أعقاب كشف عاملهم عنه
- تضاعف أحداث العنصرية ضد مجموعات إثنية يهودية
- القائد العام للشرطة يصرّ على مواصلة تشغيل شرطي دين بقتل مواطن عربي

عُقد اليوم الأحد (21 آذار 2010) مؤتمر صحفي نُشر خلاله تقرير العنصرية السنوي، الصادر بالتزامن مع اليوم العالمي ضد العنصرية، والذي يبيّن أنّ ارتفاعاً نسبته 28% طرأ العام الماضي على الأحداث التمييزية والعنصرية.

وتستند المعطيات التي عرضها مركز مساواة وانتلاف مكافحة العنصرية اليوم في حيفا على توثيق عدد كبير من المؤسسات الحقوقية التي تمثل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة، وبمشاركة ممثلي هذه المجموعات الذين أعلنوا أيضاً عن تأسيس لوبي ضد العنصرية في الكنيست.

وسُجّل في العام الماضي 286 حدثاً عنصرياً شارك فيه آلاف الأفراد. ووجد معدّو التقرير تزايداً في وجهة العنصرية والتمييز في الغالبية الساحقة من المجالات التي جرى فحصها. ولكن المعطى الأخطر كان مشاريع القانوني التمييزية التي طُرحت العام الماضي، إذ يوثق التقرير 21 مشروع قانون عنصرياً وتمييزياً طُرخوا منذ انتخاب الكنيست الـ18.

واستعرض المحامي نضال عثمان والسيد جعفر فرح من مركز مساواة المستمسكات الأساسية للتقرير. كما تحدثت في المؤتمر الصحفي المحامية روت كرمي من مركز التعددية اليهودية التابعة للحركة الإصلاحية في إسرائيل، نيابة عن الائتلاف، حول التحريض الذي يقوم به حاخامات تجاه الجماهير العربية. وتطرقت السيدة لورا حوا من مركز "أجندة" إلى دور الإعلام الذي يفترض أن يكون حارس الديمقراطية ولكنه يحتضن اليمين المتطرف. كما تحدث المحامي عامي هولندر، محامي عائلة محمود غنايم أبو سنة الذي قتله الشرطي شاحر مزراحي، حول دور جهاز القضاء.

النتائج الأساسية:

45 مواطناً عربياً قُتلوا في العقد الأخير على خلفية عنصرية

ما زالت الشرطة تتعامل مع المواطنين العرب كأعداء، وبدلاً من حمايتهم فإنها تهملهم لا بل وتمس بهم. لذا تتآكل ثقة المواطن العربي في الجهة التي يفترض بها الحفاظ على أمنه الشخصي.

في العقد الأخير قُتل 45 مواطناً عربياً على خلفية عنصرية – من بينهم 35 قُتلوا برصاص رجال الشرطة و/أو قوى الأمن. وتواجه عائلات الضحايا جهازاً قضائياً يبعث لها برسائل مفادها أنّ دم أبنائها مُحلّل. في دولة ديمقراطية يُفترض أن تدافع عن الأقلية التي تعيش بين ظهرانيها، تجد الأقلية العربية نفسها في خانة المجني عليه، لا بل والمُلاحق.

في العام الماضي صدر قرار حكم، يمكن اعتباره سابقة قضائية، ضد الشرطي شاحر مزراحي الذي دين بقتل الشاب محمود غنايم أبو سنة. فالمحكمة التي فرضت عليه السجن لمدة 15 شهراً فقط خففت من محكوميته وأقرت سابقة في عقوبة القتل. ورغم إدانة مزراحي، وبخلاف ما ينصّ عليها القانون، ما زال القائد العام للشرطة وقسم القوى البشرية في الشرطة يرفضان تحييته، وما زال مزراحي شرطياً حتى يومنا هذا.

15 حادث عنف من قوى الأمن ضد مواطنين عرب

شهد العام الماضي ارتفاعاً جدياً في حالات العنف من طرف قوى الأمن تجاه المواطنين العرب. حيث تُقمع النشاطات الاحتجاجية بفضافة، ويتم التحرش بمواطنين أبرياء في الشارع، وتتكاثر الاعتقالات الاعتباطية واستعمال القوة المفرطة وغير النسبية.

وليس الأمر بمفاجئ. إذ لا تبقى الكنيست الحالية متسعةً للشك في مواقفها تجاه المواطنين العرب، وتتبنى الشرطة موقف القيادة وتتصرف بحسبه. والأنكى هو أن جهاز القضاء يتكئف معهما ولا يتخذ خطوات عقابية رادعة.

تعبّر الحالات الموثقة في هذا التقرير عن الواقع، وتؤشر على خطورة تحولّ الجهة المؤتمنة على أمن الجمهور إلى الجهة التي تهاجم الجمهور. وهذا غيضٌ من فيض، ففي حقيقة الأمر يتم الاعتداء على مواطنين أبرياء والتحرش بهم يومياً. لم يتضمن التقرير أحداثاً من القدس الشرقية والأراضي المحتلة عموماً.

91 ممارسة عنصرية ضد عرب من قبل مواطنين يهود

سجّل العامان الأخيران ارتفاعاً بمئات النسب المئوية في حالات الاعتداء على مواطنين عرب من قبل مواطنين يهود على خلفية عنصرية.

إنّ الرسائل الموجّهة إلى الجمهور الواسع - في جهاز التعليم وفي وسائل الإعلام وفي تحريض قيادات سياسية ودينية - تشكل دعوة صريحة لممارسة العدوانية. أما تقاعس جهاز النيابة مع المحرّضين وتسامح جهاز القضاء مع المتهمين فيعبّدان الطريق لمزيد من مظاهر العنصرية.

19 حالة مساس بشرعية قيادة الجماهير العربية

تترجم علاقات الأقلية والأكثرية في دولة إسرائيل إلى علاقات "ولاء" و"عدو". ويواجه أعضاء الكنيست العرب ملاحقات وتربصات وحدّ من الحريات من قبل ممثلي الأكثرية في البرلمان. وتؤدي التهم الواهية والتحقيقات ولوائح الاتهام ضد أعضاء الكنيست العرب إلى تشويش أدائهم السليم كمنتخبي جمهور. ويواجه كل انتظام في المجتمع العربي عراقيل سلطوية، من إقامة مجلس طلاب في مدرسة وحتى النشاط السياسي أو الاجتماعي على الصعيد الجماعي.

26 حالة تحريض على خلفية عنصرية

ما يُعرّف كـ"تحريض" إذا ما قاله العربي، يصير بقدرة قادر "حرية تعبير" أو "زلة لسان" حين يصدر عن يهودي. وتحول "الاعتذارات" دون محاكمة أصحاب التفوّحات العنصرية، لكنها لا تدرأ ولا تناقض الرسالة الموجّهة للجمهور. وما نشهده فعلياً هو حملة تحريض متعمّدة ومنهجية. وبدلاً من تحمّل المسؤولية والقيام بشيء يعود بالفائدة على المجتمع في إسرائيل، يواصل العديد من الشخصيات العامة جني أصوات ناخبهم من خلال تأزيم الوضع، ضاربين عرض الحائط بقواعد الديمقراطية ومبادئها وقواعد الحكم السليم.

وتطوّرت آليات التحريض مع السنين، فـ"زلات اللسان" تتراجع لتخلي الساحة لكتب ومنتشورات تعمّم على الجمهور الواسع. أما الإعلام الإسرائيلي، الذي نبذ العنصرية في ثمانينات القرن الماضي وهاجم حركة كهانا، فيكاد يحتضن السائرين على دربه العنصري ويقدمّ لهم منصة مفتوحة لبث سموم التحريض. ومع أنه يُفترض بالإعلام أن يكون أول المدافعين عن حقوق المواطن، فقد تحوّل الإعلام الإسرائيلي إلى أول المنقضّين على مؤسسات حقوق الإنسان.

21 قانوناً تمييزياً وعنصرياً

تعجّ الكنيست الثامنة عشر بمنتخبي جمهور يعملون علناً على ضرب حقوق الجماهير العربية، من خلال مشاريع قانون تمييزية وعنصرية وتصريحات تحريضية، وموضعة المواطنين العرب في خانة التهديد الديموغرافي والأمني. وشهد العام الماضي ارتفاعاً نسبته 75% في طرح مشاريع قانون تمييزية وعنصرية، معظمها يرمي إلى تقويض مكانة المواطن العربي والانتقاص من حقوقه، ويهدّد شرعية مواطنته بلا كلل.

65 حدثًا عنصرياً في ملاعب كرة القدم

يستند التوثيق في هذا التقرير على معطيات يجمعها مراقبون من طرف صندوق إسرائيل الجديد بمشاركة اتحاد كرة القدم.

إنّ الارتفاع الملحوظ في التعبير عن العنصرية العام الماضي (بنسبة 66% قياساً بالعام الذي سبقه) مرتبط مباشرةً بحقيقة عدم تطبيق القانون بشكل كافٍ. فحين يصرّح فريق مثل "بيتار يروشلايم" أنه لن يشعّل لاعباً عربياً، ويواصل اللعب في الدوري دون أية عقوبات، فإن الرسالة واضحة تماماً، وهي أن العنصرية شرعية في ملاعب كرة القدم وعموماً. ويؤكد الواقع والمعطيات أنّ التصريحات تتحوّل إلى أفعال في نهاية المطاف، أي إلى اعتداءات على خلفية عنصرية. وتبيّن تجربة الماضي أن تطبيق القانون في ملاعب كرة القدم أدى إلى انخفاض جدي في مظاهر العنصرية.

27 حالة تمييز إثني ضد شرقيين ومهاجرين أثيوبيين وروس

شهد العام الماضي ارتفاعاً نسبته 92% في حالات التمييز على خلفية إثنية قياساً بالعام الذي سبقه. فالعنصرية لا تعرف لوئاً أو حدوداً، وليست صفة موروثية، بل إنها تُكتسب وتزدهر في الأجواء الاجتماعية التي يبلورها منتخبو الجمهور ومختلف صنّاع الرأي العام، لأنها تشكّل مكسباً سياسياً واجتماعياً لمثيريها. ويتضح من الأرقام عامّاً تلو العام أن ليس في نية هؤلاء العمل على تقليص الظاهرة.

11 حالة عنصرية ضد لاجئين ومهاجري عمل

يشكل اللاجئون ومهاجرو العمل الحلقة الأضعف في المجتمع الإسرائيلي. ويصف رئيس الحكومة ووزير الداخلية ومنتخبو جمهور آخرون أولئك اللاجئين الباحثين عن ملجأ في إسرائيل كحاملي أمراض وخطر على وجود الشعب اليهودي في دولة إسرائيل. كما تبين أن عضو الكنيست يعقوب كاتس، رئيس لجنة فحص مشكلة العاملين الأجانب، كان تستر على تقرير أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، يشير إلى أن أعداد المتسولين إلى البلاد أقل بكثير من الأعداد التي تعرضها السلطات على الجمهور الواسع، بغية تخويفه من "تدفق" اللاجئين على حدود الدولة.

وتتعامل شرطة الهجرة بشدة مع مهاجري العمل وتقوم بحملات طرد جماعية، فيما يأذن وزير الداخلية بدخول مهاجري عمل جدد، ويمكن مقاولي القوى العاملة من جني الأرباح على ظهورهم. ويعبر رؤساء المجالس والبلديات علناً وسراً عن معارضتهم لمكوث اللاجئين في تخوم سلطتهم المحلية. وفي إزاء الهجمة المتعمدة من السلطة، ودون أدنى وسائل الدفاع عن حقوقهم، يتعرض اللاجئون ومهاجرو العمل لخطر الطرد اليومي وللعنف من طرف أرباب العمل والسلطات.

9 حالات مساس بالمشاعر الدينية

طراً في السنوات الأخيرة ارتفاع في استخدام قوى اليمين للخطاب الديني والأصولي لتحقيق أهدافهم. فيحول المنطوقون الدين اليهودي، الذي يولي مكانة هامة لأخلاق الإنسان أيًا كان، من خلال تفسيراتهم وتحليلاتهم، إلى آلة لإذكاء الكراهية وتشجيع المساس بالجمهور الذي لا يدين باليهودية، في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل على السواء. أحد الأمثلة الكثيرة هو كتاب الراب يتسحاك شابييرا والراب يوسف إلبتسور المدعو "عقيدة الملك - القسم الأول: أحكام النفوس بين إسرائيل والشعوب"، والذي يشتمل على ستة فصول: منع قتل غير اليهودي؛ قتل غير اليهودي الذي يخالف الوصايا السبع؛ التضحية الذاتية في القتل - بين أبناء نوح؛ نفس اليهودي مقابل نفس غير اليهودي؛ قتل غير اليهود في الحرب؛ والمس المتعمد بالأبرياء.

يناقش الكتاب مسألة منع قتل غير اليهود (الأغيار) في السلم وفي الحرب. ويخلص الكتاب إلى أنه محظور على غير اليهودي قتل غير اليهودي، وإذا قتله فعقوبته الموت، أما اليهودي الذي يقتل غير اليهودي فلا تفرض عليه عقوبة الموت؛ وأنه يحق لليهودي قتل غير اليهودي إذا فعل هذا على سبيل النجاة؛ وأنه يُسمح بقتل الأبرياء بمن فيهم الرضع لإنقاذ نفوس يهودية؛ وأنه يُسمح بقتل الرضع إذا كانوا يربونهم على أن يكونوا "أشرارًا كأهاليهم".

ينضح الكتاب بالمقولات العنصرية الخطيرة وبالتحريض على التمرد والعنف ضد العرب وضد أقليات أخرى، وذلك، حسب ادعاء مؤلفيه، استنادًا على الشريعة والتراث اليهوديين. وجرى تدعيم هذه المقولات من خلال "موافقة" أربعة حاخامات: يتسحاك غينزبورغ، يعقوب يوسف، زلمان نحيميا، ودوف ليئور. ويشتمل الكتاب على مضامين غاية في

الخطورة، ويدّعي بوضوح أن حياة اليهودي أعلى من حياة غير اليهودي، ويجيز قتل الأبرياء، وبضمنهم الأطفال والرضع.

ولا يُطبّق القانون بشكل كاف مع رجال الدين اليهود الذين يحرّضون على المس بالجماهير العربية والتمييز ضد مجموعات إثنية يهودية مختلفة. وفي الكثير من الحالات يؤدي "اعتذار" إلى إلغاء الإجراءات القانونية ومواصلة التحريض دون حسيب أو رقيب. وتكمن إحدى تجليات هذا على أرض الواقع في مواقف الشبيبة، إذ أجرت جامعة تل أبيب استطلاعاً للرأي سئل ضمنه شباب يهود عن موقفهم من "إعطاء" العرب في إسرائيل نفس الحقوق التي يحظى بها اليهود، فأجاب ما نسبته 49,5% منهم بالرفض. وكان واضحاً في هذا السؤال أن ثمة علاقة وطيدة بين التدين والموقف، إذ بلغت نسبة الشباب المتدينين اليهود الذي يرفضون إعطاء العرب حقوقاً متساوية أكثر من ضعفي نسبتهم بين العلمانيين: 82% بين المتدينين مقابل 39% بين العلمانيين.

مقارنة معطيات الأعوام 2008 و2009 و2010

2010	2009	2008	المظاهر العنصرية
45	42	41	مواطنون عرب قتلوا على خلفية عنصرية في العقد الأخير*
15	17	6	أحداث عنف من قوى الأمن ضد مواطنين عرب
91	70	16	تعبير عنصرية من مواطنين يهود تجاه مواطنين عرب
19	23	27	أحداث مساس بشرعية قيادة الجماهير العربية
26	29	27	أحداث تحريض على خلفية عنصرية
21	12	11	مشاريع قانون عنصرية وتمييزية
***65	**39		أحداث عنصرية في ملاعب كرة القدم
27	14	14 (يشمل مهاجري)	حالة تمييز إثني ضد مجموعة الشرقيين ومجموعة الأثيوبيين

		(العمل)	ومجموعة الروس في إسرائيل
11	10		الاعتداء على لاجئين ومهاجري عمل
9	9	8	أحداث مس بمشاعر دينية
286	224	109	الإجمالي

* عدد القتلى منذ تشرين الأول-أكتوبر 2000.

** حتى الأسبوع الـ19.

*** حتى الأسبوع الـ15.

تلخيص

عمقت حكومات إسرائيل المتعاقبة من الشروحات بين مختلف المجموعات في المجتمع بواسطة تكريس وتشجيع العنصرية. ويخترق أرباب العنصرية ذرائع لتصريحاتهم؛ فهذا إرهابي، وذاك غير موال، هذا كسول، وذاك استغلالي، هذه زانية وذاك غير يهودي أصلاً.. وتحمل كل مجموعة "شارة الكراهية" المخصصة لها، والتي تحدّد مكانها في المبنى الاجتماعي وتلغي شرعية حقوقها الأساسية. العرب، الروس، الأثيوبيون، الشرقيون، المهاجرون، يقصون جميعاً بشكل منهجي من المنظومة الاجتماعية السليمة.

إنّ "المناعة القومية" منوطة أولاً وأخيراً بوجود مجتمع مدني قوي وموحد. لا يمكن فبركة الإجماع، فالواقع يتحدث عن نفسه بنفسه، أما قمع أصوات الاحتجاج فهو مهرب من مواجهة هذا الواقع. لقد تفتت المجتمع في إسرائيل إلى فئات وفئات فرعية، فيما تأتي نار التحريض على ما تبقى من هشيم.

إن رفض المساواة يعني إلغاء المجتمع المدني، وبمعنى، عملياً، إلغاء الديمقراطية برعاية السلطة. لقد تزايدت مظاهر العنصرية في السنة الماضية وأصبحت أكثر علانية في ظل انعدام سيادة القانون وتراخي جهاز تطبيق القانون. وحين تتحوّل العنصرية إلى روتين يومي تؤثر الناس الامتناع عن المواجهة وعدم تقديم الشكاوى.

لنأخذ على سبيل المثال ظاهرة "الانتقاء" في النوادي الليلية، والتي يتضررّ منها العرب الأساس، والروس والأثيوبيون والشرقيون؛ هناك انخفاض ظاهري في عدد الحالات، لكن المعنى قد يكون مزدوجاً: إما أن تكون الدعاوى القضائية قد ردت مخالفي القانون وأسهمت في تقليص الظاهرة، وإما أنّ الناس يمتنعون عن قصد تلك النوادي، خشية التعرّض لإهانة على خلفية إثنية.

وبما أنّ ظاهرة الانتقاء على خلفية إثنية في النوادي ما زالت قائمة، وتجاه شخصيات معروفة أيضاً، وبما أنّ العديد من أصحاب النوادي لا يخشون "الدعاية السلبية"، يمكن افتراض أنّ سبب تراجع الظاهرة يكمن أيضاً في حقيقة أنّ مجموعات برمتها من المجتمع الإسرائيلي قد ذوّتت الرسالة بأنهم غير مرغوب بهم في أماكن ترفيه معيّنة، فيمتنعون عن قصدها.

صحيح أنّ الشرعية التي حظيت بها العنصرية في الشارع الإسرائيلي وتحوّلها إلى من روتين ضحاياها يجعلان مواجهتها أكثر صعوبة، لكن هذا لا يعني رفع الراية البيضاء في المعركة على اجتثاثها.

إننا ندعو كل أصحاب الشأن إلى الخروج من سباتهم واتخاذ الخطوات المطلوبة. فلا يُعقل أن يقوم وزراء وأعضاء كنيست ومنتخبو جمهور وصنّاع رأي عام باستغلال المنابر الجماهيرية لتأزيم الأوضاع. العنصرية تشكل خطراً على سلامة الجمهور وعلى استقرار النظام الديمقراطي.